الأمم المتحدة

A/66/438/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد ريموند **لاندفيلد** (سورينام)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال (انظر A/66/438، الفقرة ٢). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلسات ٢١ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١ و ٢ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/66/SR.21 و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩).

ثانيا – النظر في المقترحات

ألف – مشروعا القرارين A/C.2/66/L.5 و A/C.2/66/L.69

٢ – في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/66/L.5)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/66/438 والإضافات Add.1-4.

141211 141211 11-63015 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين كليهما ’نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية‘، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ للتنفيذ‘)،

”**وإذ تشير كذلك** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

وإذ تسلّم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء التأثير السلبي المترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية على البلدان النامية، والذي أبرز وجود نقاط ضعف هيكلية وانعدام عام للمساواة منذ أمد طويل، وإذ تشدد على أن عملية التعافي باتت

مهددة بظروف جديدة، منها اضطراب الأسواق المالية العالمية والضائقة المالية الواسعة الانتشار، وأن المشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي لا بد من حلها، بما في ذلك عن طريق الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين،

”**وإذ يساورها القلق** من أن التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ويسهم بدرجة أكبر في زيادة الفقر في البلدان النامية،

”**وإذ تسلّم** بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة خطرة، تتسم ببقاء نقاط الضعف الهيكلية دون حل والانخفاض الحاد في مستوى الثقة وارتفاع درجة المخاطر، وبأن النظام المالي العالمي يواجه نتيجة لذلك تحديات أكثر عددا مما واجهه في أي وقت منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨،

”**وإذ تعرب عن القلق** من أن الأَمْوَلَة والمضاربات المفرطة في أسواق السلع الأساسية، وخاصة في المنتجات الزراعية، تعرضان الأمن الغذائي لضغوط تسهم بدرجة أكبر في زيادة الفقر في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشدد** على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الإدارة الاقتصادية العالمية، وتؤكد من جديد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

”**وإذ تكرر تأكيد** ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية،

”**وإذ تسلّم** بأنه ينبغي أن تكون التجارة الدولية والهيكل المالي الدولي داعمين للاحتياجات والأولويات الخاصة بأقل البلدان نموا، ومستجيبين لتلك الاحتياجات والأولويات، إلى جانب تعزيز التنسيق والتماسك بين المجالات المختلفة للسياسات في الهيكل الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون والتمويل، مع أخذ التحديات الجديدة والناشئة في الاعتبار أيضا،

”**وإذ تؤكد** أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

”**وإذ تسلّم** باستمرار أهمية الحكم الرشيد إلى جانب تولي السلطات الوطنية زمام السياسات والاستراتيجيات، وإذ تذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، باعتبارها جهات رئيسية تحدد مسار النمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة، بوسائل منها تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

”**وإذ تؤكد** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق التصدي للأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، وإذ تكرر أيضا تأكيد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

”**وإذ تكرر تأكيد** مطالبتها بصرف الموارد المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به ووضع حد للشروط المستمرة المسايرة للدورة الاقتصادية التي تحد من الخيارات المالية المتاحة للبلدان النامية وتفاقم دون مبرر التحديات المالية والاقتصادية والتنموية التي تواجهها هذه البلدان،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تسلّم** بالضرورة الملحة لتعزيز تماسك وإدارة واتساق كل من النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي وبأهمية كفالة اتسام هذه النظم بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٣ - **تعرب عن انزعاجها الشديد** من الزيادة الكبيرة في المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو، وخاصة من ارتفاع درجة هشاشة هياكل تمويل ديونها السيادية بسبب نقل مخاطر تواجه القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتدعو إلى إيجاد حلول عاجلة ومتماسكة للحد من المخاطر السيادية

التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو لمنع انتشار الأزمة وتخفيف آثارها على النظام المالي الدولي؛

”٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تسببها الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلّم بوجود حاجة إلى القيام بالمزيد من أجل ضمان العودة الكاملة إلى نمو تتحقق فيه العمالة الكاملة والمنتجة وتتوافر فيه فرص عمل جيدة، وإصلاح وتعزيز النظم المالية، وتوليد نمو عالمي قوي ومستديم ومتوازن، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛

”٥ - **تشدد** على الضرورة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في القضايا الاقتصادية الدولية، وتعقد العزم في هذا الصدد على مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في ما يتعلق بإصلاح وفعالية أداء النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

”٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

”٧ - **تشدد** على الحاجة الماسة لإجراء إصلاح طموح وعاجل لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما هياكل إدارتها، استنادا إلى التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، لمعالجة قصور الديمقراطية في تلك المؤسسات وتحسين شرعيتها، وعلى أن هذه الإصلاحات يتعين أن تعكس الواقع الراهن وأن تكفل أن يكون للبلدان النامية صوتٌ ومشاركة كاملان؛

”٨ - **تشدد أيضا** على ضرورة أن توفَّر لسياسات البلدان النامية الفسحة اللازمة لكي تتمكن من مواجهة الأزمة عبر إجراءات هادفة ومصممة على النحو الذي يوافق احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية، وتدعو إلى إصلاح نموذج الإقراض والتمويل، بما في ذلك إنشاء مرافق ائتمانية جديدة، حسب اللزوم، وإلى سرعة وقف الشروط التي تقلص الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية وتفاقم دون مبرر التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها تلك البلدان، وتسلّم في هذا السياق، مشيرة إلى الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال بها شروط وبأن إصلاح نموذج الإقراض والتمويل للمؤسسات المالية الدولية، القائم على التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يتعين أن يمضي قدما بأدوات مرنة وتساهلية وخالية من الشروط تتيح سرعة صرف

الأموال وتكثيفها في البداية، وذلك لتوفير مساعدة كبيرة وسريعة للبلدان النامية التي تواجه عجزا ماليا؛

"٩ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة متصلة بحساباتها الرأسمالية وفي تجميد ديونها من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات، بما في ذلك زيادة الفقر؛

"١٠ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، وتؤكد من جديد الحاجة إلى الإصلاح الحقيقي لإدارة مؤسسات بريتون وودز لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

"١١ - **تؤكد** أن الإصلاح الإداري أمر بالغ الأهمية لشرعية صندوق النقد الدولي وفعاليته، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة تعيين رؤساء وكبار قياديي المؤسسات المالية الدولية، وخاصة مؤسسات بريتون وودز، من خلال إجراءات اختيار منفتحة وشفافة وقائمة على الجدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والإقليمي؛

"١٢ - **تلاحظ** أن مخصصات حقوق السحب الخاصة ساهمت في زيادة السيولة النقدية العالمية، وتشجع على مواصلة المناقشات بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة لتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل وحسن أدائه، بما في ذلك الدور الذي يمكن لحقوق السحب الخاصة أن تؤديه والدور التكميلي لمختلف الترتيبات الإقليمية في تحقيق ذلك، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

"١٣ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون جزءا أساسيا في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان التي بها مراكز مالية كبرى، بغية تخفيف تأثيرها على البلدان النامية، وخاصة من خلال أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

"١٤ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية

وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على إمكانيات تحقيق التنمية في البلدان النامية؛

”١٥ - **تهيب** بالمصارف الإنمائية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، المسؤولية الوطنية عنها وفاعليتها بوجه عام، وترحب، في هذا الصدد، بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع، إضافة إلى ذلك، الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف للمصارف الإنمائية دون الإقليمية؛

”١٦ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بعملات الاحتياط وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

”١٧ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

”١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

”١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘، البند الفرعي المعنون ’النظام المالي الدولي والتنمية‘“.

٣ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/66/L.69)، قدمه نائب رئيس

اللجنة، دنيس زدوروف (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.5.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/66/L.69.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/66/L.69 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٣٧ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.69 (انظر الفقرة ١٨، مشروع القرار الأول).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.69، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.5 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/66/L.7 و A/C.2/66/L.72

٨ - في الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''المضاربة المفرطة في الأسواق المالية الدولية والتقلب الشديد للأسعار في أسواق السلع الغذائية والسلع الأساسية المتصلة بها'' (A/C.2/66/L.7)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية وإعلان الأمم المتحدة للألفية، وبخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥،

''**وإذ تضع في اعتبارها** إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، الذي اعتمد في روما في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢،

''**وإذ تشير** إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتشير أيضا

إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ التنفيذية‘)،

”**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

”**وإذ تشير** إلى نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

”**وإذ تلاحظ مع التقدير** العمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة عمله الأخير بشأن أموَلة أسواق السلع الأساسية،

”**وإذ تدرك** الحاجة إلى دعم استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك التقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية؛

”**وإذ تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية قد برهنت على ضرورة تعزيز المشاركة الفعالة للحكومة بهدف كفالة توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتسلم بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل،

”**وإذ يساورها بالغ القلق** إزاء الارتفاع الشديد لأسعار السلع الأساسية ثم هبوطها في الآونة الأخيرة، وإزاء كون العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار المفرطة، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من أجل التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

”**وإذ تكرر تأكيد** ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

”**وإذ تسلم** بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لقطاع الزراعة في البلدان النامية، وإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة وفقا للولاية المنبثقة من برنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، حيث يذكر الأمين العام أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي العالمي يثير المخاوف مجددا بشأن تزايد معدلات الفقر والجوع، مشيرا إلى أنه نظرا لكون الفقراء ينفقون حصة كبيرة من دخلهم على الأغذية، فإن زيادات الأسعار تنحو إلى التأثير بصورة ملموسة على دخلهم، وإن كانت قصيرة الأجل، وأنه بذلك تميل معدلات الفقر إلى الارتفاع عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، حيث يذكر الأمين العام أن أَمْوَلة الأسواق المالية قد ازدادت كثيرا منذ عام ٢٠٠٤ تقريبا، كما يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية، وأن هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق بالغ لأن أنشطة المشاركين الماليين تنزع إلى دفع أسعار السلع الأساسية بعيدا عن المستويات التي تبررها العوامل الأساسية للسوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على كل من المنتجين والمستهلكين،

”١ - **ترحب** بمبادرة السيد ليونيل فرناندیس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء بهدف الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الأساسية؛

”٢ - **تشدد** على ضرورة ردع المضاربة المالية في السلع الغذائية، التي تفسد الأسواق، وذلك بسبل شتى، منها وضع نُظم رقابية ملائمة للأسواق المالية للسلع الأساسية، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة؛

”٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، أن ينشئ فريقا عاملا خاصا مفتوح باب العضوية لتشجيع تبادل الآراء وتقديم توصيات بنهاية الدورة السادسة والستين من أجل الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الغذائية، بما في ذلك المشتقات من قبيل العقود الآجلة والمعاملات المباشرة، على أن يؤخذ في الحسبان ما أُنجز من عمل في هذا الشأن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك جهود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛

”٤ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية

الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بمواصلة بحثها وتحليلها لهذه المسألة وتقديم تقرير مشترك، يتضمن تجميعا للبحوث المتاحة وتوصيات إلى الفريق العامل، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

''٥ - **تسلم** بأهمية مراعاة احتياجات البلدان النامية في هذه العملية؛

''٦ - **تشدد** على أنه ينبغي، في إطار التصدي لتقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الغذائية، إيلاء اهتمام خاص لحاجة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى تحقيق أمنها الغذائي؛

''٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

''٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، تحت البند المعنون 'المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'، بندا فرعيا بعنوان 'المضاربة المفرطة في الأسواق المالية الدولية والتقلب الشديد للأسعار في أسواق السلع الغذائية والسلع الأساسية المتصلة بها'''.

٩ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ''التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها'' (A/C.2/66/L.72)، قدمه نائب رئيس اللجنة، دنيس زدوروف (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.7.

١٠ - وفي الجلسة ذاتها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/66/L.72.

١١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/66/L.72 لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - وفي الجلسة ٣٨ أيضا، صوَّب نائب رئيس اللجنة، فيليب دونكيل (لكسمبرغ)، شفويا الفقرة الحادية عشرة من ديباجة مشروع القرار على النحو التالي:

(أ) استعيض عن عبارة ''الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، حيث يسلّط الأمين العام الضوء، في جملة أمور،'' بعبارة ''الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، الذي يسلّط الضوء، في جملة أمور،''؛

(ب) جرى حذف عبارة ”وعلى كون هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق بالغ، لأن أنشطة المشاركين في المعاملات المالية تترع إلى دفع أسعار السلع الأساسية بعيدا عن المستويات التي تبررها العوامل الأساسية للسوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المنتجين والمستهلكين على حد سواء“ في نهاية الفقرة.

١٣ - وفي الجلسة ٣٨، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.72، بصيغته المصوَّبة شفويا (انظر الفقرة ١٨، مشروع القرار الثاني).

١٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان ممثلا كل من الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثيقة A/C.2/66/SR.38).

١٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.72، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/66/L.7 بسحبه.

١٦ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغت اللجنة بأنه عقب اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.72، تلقت الأمانة العامة بيانا للآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية.

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، تلا أمين اللجنة بيانا للآثار المترتبة على مشروع القرار A/C.2/66/L.72 في الميزانية البرنامجية.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين كليهما ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٣)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)] وبرنامج مواصلة

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٧]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٩]،

وإذ تسلم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[١٠]،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة حرجة محفوفة بمخاطر كبيرة تشمل اضطراب أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية العالمية واستشراء ضائقات المالية العامة وتتهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال في النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة الجهود في سبيل إصلاح النظام وتعزيزه،

وإذ تلاحظ أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، فقد تسببت الأزمة الاقتصادية في التقليل من قدرة تلك البلدان على تحمل المزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قُطعت من أجل تدعيم نمو قوي

---

(٥) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٦) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

(١٠) A/64/884.

ومستدام يتسم بالتوازن والشمولية، وإذ تؤكد مجددا ضرورة التعاون من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف والتنميةَ المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(١١)]، وإذ تقر في هذا السياق بأن النظام المالي الدولي ينبغي أن يكون داعما، حسب الاقتضاء، للاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١٢)]؛

٢ - **تسلم** بالحاجة إلى مواصلة تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشدد** على ضرورة التصرف بحسم في مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي وذلك لكفالة تحقيق نمو متوازن ومستدام على الصعيد العالمي يتسم بالشمولية والإنصاف وتتوافر في ظله العمالة الكاملة والمنتجة والوظائف الممتازة؛

---

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٢) A/66/167.

٤ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية، بما فيها الجهود المبذولة لتعزيز القطاع المصرفي بزيادة شفافيته وإمكانية إخضاعه للمساءلة؛

٥ - **تلاحظ أيضا** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا ورئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تحتل مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٨ - **تشير كذلك**، في هذا الصدد، إلى التحسن الذي طرأ على إطار صندوق النقد الدولي للإقراض، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة مثل ائتمانات السيولة الاحتياطية، ملاحِظةً أيضا ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

٩ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتشجع على مواصلة النظر في منافع ومساوئ التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - **تلاحظ** أنه بإمكان البلدان أن تسعى، كحل أخير، إلى التفاوض، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين

المدينين والدائنين بشأن التوقف مؤقتا عن تسديد الديون للمساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

١١ - **تؤكد مرة أخرى** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالقرارات المهمة المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز والحصص وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعزز صوت ومشاركة البلدان النامية، وتكرر مجددا تأكيد أهمية إصلاح إدارة تلك المؤسسات لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

١٢ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن التصويت والمشاركة وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية بغية مواجهة التحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة، وتدعو إلى التنفيذ المعجل لإصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتكرر الإعراب عن إيمانها بأهمية اتباع عملية منفتحة تتسم بالشفافية وتقوم على الجدارة لدى اختيار رؤساء صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية؛

١٣ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلا من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن المخصصات الأخيرة لحقوق السحب الخاصة ساعدت في استكمال الاحتياطيات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وفي المرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي؛

١٤ - **تكرر التأكيد** على أن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان؛

١٥ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييماتُ المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على آفاق التنمية في البلدان النامية؛

١٦ - **تهيب** بالمصارف الإنمائية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وفاعليتها بوجه عام، وترحب، في هذا الصدد، بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع، إضافة إلى ذلك، الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف للمصارف الإنمائية دون الإقليمية؛

١٧ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرقلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“.

مشروع القرار الثاني
التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية[(١)] وإعلان الأمم المتحدة للألفية[(٢)]، وبخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[(٣)] وإعلان[(٤)] مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، الذي عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٥)]، وتشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)[(٦)]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[(٧)]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة عمله الأخير بشأن أموَلة أسواق السلع الأساسية،

وإذ تحيط علما أيضا بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى مساعدة الحكومات والشركات والمزارعين على تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط لأسعار الأغذية وبناء القدرة على إدارتها، وبخاصة في أفقر البلدان،

وإذ تسلّم بضرورة دعم استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة الأسباب المتعددة والمعقدة للتقلب المفرط لأسعار الأغذية والسلع الأساسية المتصلة بها في الأسواق المالية؛

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء التقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية وأثر هذا التقلب المفرط للأسعار على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وبخاصة إزاء كون العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة لتقلبات مفرطة في الأسعار، وإذ تسلّم بضرورة تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية بطريقة مناسبة للتصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، الذي يسلّط الضوء، في جملة أمور، على الزيادة الكبيرة في أموَلة أسواق السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٤ تقريبا، كما يتجلى من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية[٩]،

---

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) A/66/277، الفقرة ١٠.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير السياسات المعنون ''التدابير السياساتية لمواجهة تقلب الأسعار في الأسواق الغذائية والزراعية''[١٠]، الصادر في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم،

١ - **تقرّ** بأهمية مبادرة السيد ليونيل فرناندیس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، المعنونة ''نحو التوصل إلى توافق دولي في الآراء بهدف الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الأساسية''؛

٢ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للحد من التقلب المفرط لأسعار الأغذية، مع الاعتراف بوجود قصور في فهم أسباب ذلك، وعلى أنه ينبغي إجراء مزيد من البحث، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز مزيد من الشفافية وإتاحة مزيد من المعلومات المتعلقة بحالة الأسواق على جميع المستويات؛

٣ - **تشدّد** على أهمية إتاحة معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما، في هذا الصدد، بنظام معلومات الأسواق الزراعية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث الأطراف المشاركة فيه، من منظمات دولية وشركات قطاع خاص وحكومات، على كفالة إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على منتجات إعلامية ذات جودة عالية بشأن أسواق الغذاء؛

٤ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، أن يدعو إلى إجراء مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى، تُعقد في جلسة عامة بمشاركة الدول الأعضاء وخبراء مستقلين وجهات معنية أخرى، لتشجيع تبادل الآراء بشأن كيفية الحد من التقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، على أن يؤخذ في الحسبان ما أُنجز من عمل في هذا الشأن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛

٥ - **تدعو** جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

(١٠) ''تقلبات الأسعار في أسواق الأغذية والزراعة: ردود الفعل في السياسة العامة''، الذي نسقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كتقرير مشترك قُدم إلى مجموعة العشرين (٢ حزيران/يونيه ٢٠١١).

والتنمية، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، إلى المشاركة بفعالية في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى ومواصلة بحثها وتحليلها لهذه المسألة؛

٦ - **تسلم** بأهمية مراعاة احتياجات البلدان النامية في هذا الحوار، وتؤكد أنه ينبغي، في إطار التصدي للتقلب المفرط للأسعار في أسواق الغذاء وأسواق المال والسلع الأساسية المتصلة بها، إيلاء اهتمام خاص لحاجة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى تحقيق أمنها الغذائي؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يراعي نتائج المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى فيما يقدمه من تقارير في هذا الشأن في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' وغيره من بنود جدول الأعمال ذات الصلة.